ZICONS:
Zawiyah International Conference on Sharia and Legal Studies
Vol. 1. (Januari-Desember 2025): h. 770-802
https://jurnal.pematik.id/index.php/zicons

مقارنةٌ بين مقاصدِ الشريعة وأهدافِ الاقتصادِ الوضعي في تحقيق التنمية

M Zainul Haq Fiddin Zifamina[1], Suparman Syukur[2]

[1] Universitas Muhammadiyah Surakarta, Sukoharjo, Central Java, 57162, Indonesia
[2] UIN Walisongo, Semarang, Central Java, 50185, Indonesia

[1]haddadalawy@gmail.com [2] suparmansyukur@walisongo.ac.id

Article Info

Article history:

Received Nov 17, 2025
Accepted Des 29, 2025
Publish Des 30, 2025

Keywords:

مقاصد الشريعة، الاقتصاد الوضعي، التنمية، العدالة، الكفاءة.

ABSTRACT

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية مقارنة بين مقاصد الشريعة الإسلامية وأهداف الاقتصاد الوضعي في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وينطلق البحث من إشكالية رئيسة مفادها: إلى أي مدى يمكن للمنهج المقاصدي — الذي يستهدف تحقيق مصالح الإنسان في أبعاده المادية والروحية — أن ينسجم مع التوجهات الاقتصادية الحديثة ذات النزعة المادية، والتي تركز على النمو والكفاءة وتعظيم المنفعة؟

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي—التحليلي والمنهج المقارن، من خلال استقراء الأدبيات المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي. وتوصلت النتائج إلى أنّ الإطار المقاصدي يقدم رؤيةً تنمويةً متوازنة، تقوم على أسس العدل، والتكافل، والاستدامة، في حين يهيمن على الاقتصاد الوضعي منطقُ تعظيم المكاسب المادية الفردية، بمعزل عن الاعتبارات الأخلاقية والروحية.

وتوصي الدراسة بضرورة دمج مقاصد الشريعة في بناء النظريات والسياسات التنموية المعاصرة، لما تمتاز به من قدرة على التوفيق بين الكفاءة الاقتصادية والقيم الإنسانية، وبما يسهم في صياغة نموذج تنموي أكثر اتزاناً وعدالةً وإنصافاً.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

Corresponding Author:

M Zainul Haq Fiddin Zifamina, Lc
Universitas Muhammadiyah Surakarta, Sukoharjo, Central Java, 57162, Indonesia
Email: haddadalawy@gmail.com

المقدّمة

تُعَدّ التنمية من أبرز الغايات التي سعت إليها المجتمعات البشرية عبر العصور، إذ تُشكّل الأساس في بناء الحضارات، وتعزيز الرفاه الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. غير أنّ التصوّر الإنساني حول مفهوم التنمية، وأهدافها، ووسائلها، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنظومة القيمية والفلسفة التي تحكم رؤية الإنسان للعالم ولذاته. ومن هنا برز التباين الجوهري بين التصوّر الإسلامي للتنمية والتصوّر الوضعي الحديث، باعتبار كل منهما نتاجاً لبيئة فكرية مختلفة، وسياق حضاري مغاير، ومسار تاريخي خاص.

ففي المنظور الاقتصادي الوضعي، الذي تَبلور مع بدايات عصر التنوير الأوروبي وما تلاه من ثورة صناعية، أصبحت التنمية مرادفاً للنمو المادي؛ حيث تُقاس الفعالية التنموية بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع مستويات الإنتاج والاستهلاك، وتحرير الأسواق، وتمكين الفرد من تعظيم منفعته وفق نموذج "الإنسان الاقتصادي" (Homo Economicus). [1] هذا النموذج، الذي ينبني على فرضيات عقلانية فردانية، ينظر إلى الإنسان بوصفه كائناً يسعى إلى تعظيم المنفعة الذاتية دون اعتبار كبير للأبعاد الأخلاقية أو الروحية أو المجتمعية. ومن ثمّ، فإن التنمية في هذا السياق تُختزل في مؤشرات كمية، يغلب عليها الطابع المادي البحت.

أما الرؤية الإسلامية للتنمية، فهي رؤية شمولية تتجاوز الأبعاد الاقتصادية الضيقة إلى أفقٍ أرحب يشمل الإنسان في كليته: جسداً، وروحاً، وعقلاً، وأسرةً، ومجتمعاً. فالتنمية في الإسلام هي جزء من فريضة عمارة التي كلّف الله بها الإنسان، وجعلها رسالة وجوده؛ قال تعالى: ﴿**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**﴾ (**هود:61**). وهذا التكليف الرباني يجعل التنمية ذات بُعد رسالي، أخلاقي، وإنساني، وليست مجرد عملية تقنية أو اقتصادية منفصلة عن قيم الحق والعدل والتكافل.[2]

[1] Sen, *Development as Freedom*, 1999.
[2] القرآن الكريم، سورة هود: الآية 61

وتُعَدّ مقاصد الشريعة الإطارَ المفاهيمي والمعياري الأبرز الذي يصوغ هذه الرؤية المتوازنة، إذ تضع المقاصدُ الإنسانَ محوراً للتنمية، وتسعى إلى تحقيق المصلحة العامة، ورفع الحرج، وجلب المنافع، ودرء المفاسد. ومن خلال مقاصدها الكلية الخمس: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، تُقدّم الشريعة نموذجاً تنموياً يربط بين الأخلاق والاقتصاد، وبين الكفاءة والعدالة، وبين الإنتاج والإنسانية. وهذا ما يمنح التنمية الإسلامية عمقها القيمي، ويجعلها قادرة على معالجة اختلالات الاقتصاد المعاصر، الذي يعاني من أزمات متراكمة في مجالات العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والبيئة، وتوزيع الثروة.

وقد جاءت العديد من الدراسات المعاصرة لتؤكد أهمية المقاربة المقاصدية في معالجة قضايا التنمية، مثل دراسات نصير (2020) والرحمن (2021) وخليل (2022)، إلا أن معظمها لا يزال يتناول الرؤية المقاصدية الإسلامية :الموضوع من زاوية جزئية، دون الغوص في المقارنة الجذرية بين الرؤيتين والرؤية الوضعية الحديثة، خصوصاً فيما يتعلق بمنطلقات كل منهما، وأولوياتهما، وماذا يعني ''تحقيق التنمية'' في ميزان كل منهما.

ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة، التي تهدف إلى الكشف عن الأسس الفلسفية والمنهجية لكل من المقاصد والاقتصاد الوضعي، وتحليل نقاط الافتراق بينهما، وبيان كيف يمكن للإطار المقاصدي أن يقدّم نموذجاً حضارياً بديلاً، يتسم بالتوازن والشمولية، ويجمع بين الكفاءة الاقتصادية والقيم الإنسانية العليا، بما يسهم في إعادة بناء الفكر التنموي المعاصر على أسس أكثر عدالة واستدامة وإنصافاً.

وإذا تأمّلنا الواقع الاقتصادي العالمي المعاصر، أمكننا أن نلحظ ـ بوضوحٍ بالغ ـ أنّ النظم الاقتصادية الوضعية، رغم ما حققته من إنجازات تقنية ومؤسسية، قد أخفقت في معالجة جذور المشكلات التنموية التي تعاني منها البشرية. فقد أدّت النزعة المادية المحضة إلى اتّساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتآكل الطبقة الوسطى، وتضخّم رأس المال على حساب رأس المال البشري، فضلاً عن استفحال الأزمات البيئية والاحتباس الحراري، التي تُعدّ ـ في جوهرها ـ نتيجة مباشرة لاختلال العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وانفصال التنمية عن القيم الأخلاقية.

إنّ هذا الإخفاق البنيوي هو الذي دفع عدداً متزايداً من الأكاديميين، وصنّاع القرار، ومراكز الفكر، إلى إعادة النظر في الأسس الفلسفية التي يقوم عليها الاقتصاد الوضعي، والبحث عن نماذج تنموية بديلة تمتاز بالشمول والاستدامة والعدالة. وهنا يبرز النموذج الإسلامي ـ بمقاصده الكلية ـ بوصفه مرشحاً قوياً لتقديم رؤية تنموية متوازنة، تُعيد الاعتبار للإنسان، وتربط السلوك الاقتصادي بمنظومة أخلاقية محكمة، وتضع العدالة والتكافل في صميم العملية التنموية.

كما أن الإطار المقاصدي يتميز بمرونة عالية، وقدرة على التكيّف مع السياقات المتغيرة، من غير أن يفقد معاييره المرجعية. فالمقاصد ليست أحكاماً جزئية، ولا حلولاً تقنية، بل هي منهجية شاملة تسمح باستيعاب التطوّرات الاقتصادية، وصياغة استجابات تنموية متجددة، تنطلق من أصول شرعية ثابتة، وتتفاعل مع الواقع ومتغيراته. وهذا ما يجعل المقاصد قادرة على سدّ الفراغ المعرفي والأخلاقي الذي تعاني منه النظريات التنموية الوضعية.

ورغم الاهتمام المتزايد بمفهوم "التنمية الإنسانية" و"التنمية المستدامة" في الأدبيات الغربية، إلا أنّ كثيراً من هذه المقاربات لا يزال يفتقر إلى الأساس الأخلاقي الراسخ، ويقوم على رؤى نسبية، لا تمتلك معياراً ثابتاً للتمييز بين ما هو مصلحة وما هو مفسدة، بل يتم اعتماد ذلك بحسب هيمنة القوى الاقتصادية العالمية، وليس بناءً على قيم إنسانية مشتركة. في المقابل، يقدّم الإطار المقاصدي معياراً واضحًا للمصلحة، يستند إلى مبادئ الشرع، ويعكس رؤية متوازنة للحياة الإنسانية، تُعيد ضبط سلم الأولويات التنموية، وتضمن عدم طغيان الجانب المادي على القيم الروحية والاجتماعية.

ومن الزاوية البحثية، فإنّ الحاجة ماسّة اليوم إلى دراسات مقارنة معمّقة بين مقاصد الشريعة والأهداف التنموية في الاقتصاد الوضعي، ليس فقط على مستوى المفاهيم، بل على مستوى المنهج والأدوات والنتائج المتوقعة. وهذا النوع من الدراسات نادر نسبياً في الأدبيات المعاصرة، رغم أهميته البالغة في بلورة نموذج اقتصادي إسلامي أصيل، قادر على تطوير سياسات تنموية قابلة للتطبيق، تستجيب لاحتياجات المجتمعات المسلمة، وتساهم في إثراء النقاش العالمي حول مستقبل التنمية.

وتأتي هذه الدراسة لتسدّ جانباً من هذا الفراغ، عبر تحليل معمّق للرؤية المقاصدية في مقابل الرؤية الوضعية، واستجلاء الأسس الفلسفية والقيمية التي يقوم عليها كل منهما، ومناقشة انعكاسات ذلك على مفهوم التنمية، ومجالاتها، وأولوياتها، وقياسها، ونتائجها. كما تهدف الدراسة إلى إبراز كيف يمكن لمقاصد الشريعة أن تقدم نموذجاً عملياً للإصلاح الاقتصادي، يتجاوز الطابع الوعظي، ليتحوّل إلى إطار معرفي ومنهجي قادر على توجيه السياسات العامة، سواء في القطاعات المالية، أو الاجتماعية، أو البيئية.

وبناءً على ما سبق، يتضح أنّ المقارنة بين مقاصد الشريعة وأهداف الاقتصاد الوضعي ليست مجرد دراسة نظرية، بل هي محاولة لفهم جذور الأزمة الحضارية التي يعيشها العالم اليوم، واقتراح بدائل تنموية تتسم بالإنسانية والاتزان، وتملك القدرة على إعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق، وبين

الإنسان والبيئة، وبين الفرد والمجتمع، بما يحقق التنمية الحقيقية التي تليق بكرامة الإنسان، وتنسجم مع وظيفته الاستخلافية في الأرض.[3]

مراجعة الأدبيات

تناولت الدراسات السابقة موضوع التنمية من زوايا متعددة، كما حظيت مقاصد الشريعة باهتمام متزايد في الأدبيات المعاصرة، إلا أن الربط المقارن بينها وبين أهداف الاقتصاد الوضعي ليس طرحًا جديدًا، بل سبقه عدد من الباحثين باختلاف مناهجهم ومقارباتهم. فقد قدّم **محمد عمر تشابرا** في دراسة تحليلية نقدية للاقتصاد الوضعي، *Islam and the Economic Challenge* كتابه مبيّنًا إخفاقه في تحقيق العدالة الاجتماعية رغم نجاحه في تحقيق النمو الاقتصادي. وركّز تشابرا على البعد الأخلاقي بوصفه عنصرًا مفقودًا في النظم الاقتصادية الوضعية، مؤكدًا أن مقاصد الشريعة قادرة على سد هذا الفراغ من خلال ربط الاقتصاد بالقيم والعدالة. وتتفق هذه الدراسة مع طرح تشابرا في نقد البعد المادي الخالص للاقتصاد الوضعي، غير أنها تختلف عنه من حيث المنهج، إذ لا تكتفي بالنقد، بل تقوم بمقارنة منهجية بين الأهداف التنموية في كلا النظامين، وتحلل الأسس الفلسفية لكل منهما.

كما تناول **مونزر كاهف** في كتابه الإطار العام للاقتصاد الإسلامي، مبرزًا دور القيم الشرعية في توجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق التنمية المتوازنة. وخلص كاهف إلى أن الاقتصاد الإسلامي لا ينظر إلى التنمية بوصفها مجرد تراكم للثروة، بل باعتبارها وسيلة لتحقيق الرفاه الاجتماعي والتكافل والعدالة. وتتقاطع هذه النتائج مع بحثنا في التأكيد على مركزية الإنسان في العملية التنموية وفق المنظور الإسلامي، إلا أن دراسة كاهف ركزت على البناء الداخلي للاقتصاد الإسلامي، دون إجراء مقارنة مباشرة ومنهجية مع أهداف الاقتصاد الوضعي، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

وفي سياق مقاصد الشريعة والتنمية، قدّم **أنس الزرقا** في بحثه تحليلًا معمّقًا للعلاقة بين المقاصد والسياسات الاقتصادية، حيث أكّد أن السياسات التنموية في الإسلام يجب أن تُبنى على تحقيق المصلحة العامة وحفظ الضروريات الخمس. وبيّن الزرقا أن أي سياسة اقتصادية تتجاهل المقاصد تُعد قاصرة مهما حققت من كفاءة رقمية. وتتفق هذه الدراسة مع بحث الزرقا في اعتبار المقاصد معيارًا لتقويم السياسات التنموية، غير أنها تختلف عنه في توسيع دائرة المقارنة لتشمل الأهداف التنموية في الاقتصاد الوضعي، لا السياسات الإسلامية فقط، بما يسمح بإبراز الفروق البنيوية بين النموذجين.

[3] وقد تناولت الدراسات مثل دراسة نصر (2020)، والرحمن (2021)، وخليل (2022)

ومن جهة أخرى، ناقش **أمارتيا سن** في كتابه مفهوم التنمية من منظور إنساني، معتبراً أن التنمية الحقيقية تكمن في توسيع قدرات الإنسان وحرياته، لا في زيادة الدخل فحسب. وقد شكّلت أطروحة سن نقدًا داخليًا للاقتصاد الوضعي، وأسهمت في ظهور مقاربات بديلة كالتنمية الإنسانية. ويتقاطع هذا الطرح مع المقاصد من حيث التركيز على الإنسان، إلا أنه يظل محكومًا بإطار فلسفي وضعي نسبي، يفتقر إلى معيار أخلاقي ثابت للمصلحة. وتختلف هذه الدراسة عن أطروحة سن في أنها تنطلق من مرجعية مقاصدية ذات أساس شرعي، وتُجري مقارنة نقدية بين هذا الطرح الإنساني وبين الرؤية الإسلامية للتنمية.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت مقاصد الشريعة والتنمية، أو انتقدت النموذج التنموي الوضعي، إلا أن أغلبها عالج الموضوع معالجة جزئية، إما بالتركيز على الاقتصاد الإسلامي وحده، أو بنقد الاقتصاد الوضعي دون وضعه في إطار مقارن شامل مع المقاصد. ومن هنا تتمثّل **جِدّة** هذا البحث في تقديم قراءة مقارنة معمّقة بين مقاصد الشريعة وأهداف الاقتصاد (**Novelty**) الوضعي في تحقيق التنمية، من حيث المنطلقات الفلسفية، والأهداف النهائية، ومفهوم الإنسان، ومعايير النجاح التنموي. وتسعى هذه الدراسة إلى إبراز كيف يقدّم الإطار المقاصدي نموذجًا تنمويًا أكثر توازنًا وشمولًا، قادرًا على معالجة الاختلالات الأخلاقية والاجتماعية التي يعاني منها النموذج الوضعي المعاصر.

المنهجيّة البحثيّة

تقوم هذه الدراسة على منهجية بحثية متكاملة تهدف إلى تحليل العلاقة بين مقاصد الشريعة الإسلامية وأهداف الاقتصاد الوضعي في تحقيق التنمية، من خلال اعتماد نموذج مقارن يجمع بين التحليل المفاهيمي والاستقراء النقدي للنصوص والدراسات المعاصرة. وقد روعي في تصميم هذه المنهجية تحقيق أعلى قدر من الدقة والموضوعية، بما ينسجم مع طبيعة البحث النظري والتحليلي.

التي تعتمد على جمع وتحليل البيانات من (البحث الوثائقي) هذه الدراسة من **نوع الدراسات المكتبية** المصادر المكتوبة، سواء كانت مصادر أولية أو ثانوية. وتناسب هذه المنهجية طبيعة البحث الذي يتناول مفاهيم نظرية، وتأصيلات شرعية، وتحليلات اقتصادية وفكرية، تتطلب استقراءً واسعاً للنصوص التراثية والمعاصرة في آنٍ واحد.

كما تندرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية–التحليلية–المقارنة، وهي نوع من الدراسات التي لا تكتفي بعرض المعلومات، بل تتجاوز ذلك إلى تحليلها، واستكشاف العلاقات بينها، وإجراء المقارنة المنهجية بين اتجاهين فكريين مختلفين من حيث الجذور الفلسفية والنتائج التنموية.

ثانياً: منهج البحث المعتمد

اعتمدت الدراسة منهجين رئيسين:

1.المنهج الوصفي–التحليلي

ويُستخدم هذا المنهج في:

- وصف مفهوم مقاصد الشريعة، وبيان تطوره، ومكانته في الفكر الإسلامي
- تحليل الأسس الفلسفية للاقتصاد الوضعي
- استعراض الأدبيات المتعلقة بالتنمية في كلا المنظورين

ويقوم هذا المنهج على قراءة متأنية للنصوص، وتحليل مضامينها، والربط بين الأفكار المتناثرة للوصول إلى رؤية كلية.

2.المنهج المقارن

وهو منهج أساسي في هذه الدراسة، يقوم على:

- المقارنة بين الرؤية المقاصدية والرؤية الوضعية في تعريف التنمية
- تحليل الفروق في الأهداف، الأولويات، الوسائل، والمؤشرات
- بيان نقاط اللقاء والافتراق بين المنهجين
- تقويم مدى قدرة المقاصد على تقديم بديل تنموي أفضل

ويتيح هذا المنهج الكشف عن الفوارق العميقة في البنى الفكرية لكلا النموذجين

ثالثاً: مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على نوعين من المصادر:

1. المصادر الأولية (Primary Sources)

وهي تشمل:

كتب التراث المقاصدي مثل:

الموافقات للشاطبي، المستصفى للغزالي، أعمال ابن عاشور، أعمال الخادمي

- النصوص الشرعية المتصلة بعمارة الأرض، والعدالة، والمصلحة

2. المصادر الثانوية (Secondary Sources)

وتشمل:

- الدراسات الحديثة في الاقتصاد الإسلامي
- البحوث المحكمة المتعلقة بالتنمية، المقاصد، والاقتصاد الوضعي
- كتابات المفكرين المعاصرين مثل أمارتيا سن، وتشابرا، ومونزر كاهف، وغيرهم

وقد تم اختيار هذه المصادر بناءً على حداثتها، وعمقها العلمي، وارتباطها الوثيق بموضوع البحث.

رابعاً: أدوات جمع البيانات

تم اعتماد عدد من الأدوات البحثية، أهمها:

- القراءة المتعمقة للنصوص التراثية والمعاصرة
- التوثيق المنهجي للمراجع وفق أسلوب علمي معتمد
- المقارنة النظرية بين المفاهيم في سياقات مختلفة
- تصنيف البيانات وفق محاور موضوعية (المقاصد، التنمية، الاقتصاد الوضعي...)

وتسمح هذه الأدوات بجمع معلومات واسعة ومتنوعة تُسهم في بلورة رؤية تحليلية دقيقة.

خامساً: منهجية تحليل البيانات

ارتكز تحليل البيانات على الخطوات الآتية:

1. تحليل المفاهيم:(Conceptual Analysis)

لتحديد معنى التنمية، والمصلحة، والكفاءة، والعدالة في كل نظام.

2. تحليل نقدي:(Critical Analysis)

للكشف عن مواطن القوة والقصور في كل من المقاصد والاقتصاد الوضعي.

3. المقارنة المنهجية:(Systematic Comparison)

عبر وضع المبادئ والمفاهيم في سياق واحد، ثم موازنتها وفق معايير موحدة.

4. التركيب:(Synthesis)

لصياغة نتائج شاملة تجمع بين التحليل النقدي والرؤية التكاملية.

سادساً: حدود الدراسة وإشكالياتها

واجهت الدراسة عدداً من التحديات، أبرزها:

- اتساع نطاق موضوع التنمية وتعدد مقارباته النظرية
- اختلاف المنطلقات الفلسفية بين المقاصد والاقتصاد الوضعي، مما يجعل المقارنة بينهما حساسة ودقيقة
- كثرة الأدبيات الاقتصادية الحديثة وتباين توجهاتها

وقد حاول الباحث معالجة هذه التحديات من خلال تحديد محاور محددة للمقارنة، والتركيز على الجوانب الأكثر ارتباطاً بمفهوم التنمية.

سابعاً: مبررات اختيار المنهجية

تم اختيار هذه المنهجية للأسباب التالية:

1. طبيعة البحث النظرية والفكرية التي تتطلب تحليلاً نوعياً لا كمياً.
2. ملاءمة المنهج الوصفي–التحليلي لفهم الأسس المفاهيمية للمقاصد والاقتصاد.
3. ضرورة المنهج المقارن للكشف عن الفوارق الجذرية بين النموذجين.
4. حاجة الموضوع إلى قراءة شاملة تجمع بين الأصالة الشرعية والحداثة الاقتصادية.

مقاصد الشريعة في تحقيق التنمية

أولاً: مفهوم مقاصد الشريعة وأبعاده التنموية

تُعدّ مقاصد الشريعة من المفاهيم المركزية في الفكر الإسلامي، إذ تمثل الإطار الكلي الذي يحكم التشريع، ويحدد غاياته، ويرسم مساره في توجيه النشاط الإنساني نحو تحقيق المصلحة ودرء المفسدة. وقد تعددت تعريفات العلماء لهذا المفهوم، إلا أنها تشترك في نقطة جوهرية مفادها أن الشريعة جاءت

لتحصيل مصالح العباد في العاجل والآجل، وتحقيق العدالة، وصيانة الكرامة الإنسانية، وبناء نظام اجتماعي واقتصادي متوازن.

وقد عرّف الإمام الشاطبي المقاصد بأنها: **المعاني والحِكَم التي وضع الشارع الأحكام لأجلها** اي أنها البعد الغائي للتشريع، الذي يتجاوز ظاهر الأحكام إلى روحها وغاياتها[4]. بينما يرى أبو حامد الغزالي الدين، النفس، العقل، النسل، والمال، وأن كل ما :أن المقاصد تتمثل في حفظ الضروريات الخمس يؤدي إلى حفظ هذه الكليات فهو مصلحة، وكل ما يعطلها فهو مفسدة يجب دفعها.[5]

ويؤدي إدراك هذه الغايات دوراً محورياً في بناء نموذج تنموي متكامل، يحقق التوازن بين الجوانب المادية والروحية للإنسان، ويُعطي الأولوية للعدالة والإنصاف، ويضمن أن تكون العملية الاقتصادية جزءاً من المنظومة الأخلاقية لا منفصلة عنها.

ويؤكّد عددٌ من الباحثين المعاصرين أنّ مقاصد الشريعة تُشكّل الإطار القيمي والمنهجي الأهم في بناء مفهوم التنمية في الإسلام، حيث لا تُختزل التنمية في النمو الاقتصادي أو زيادة الدخل، بل تُفهم بوصفها عملية شاملة تستهدف تحقيق العدالة، وصيانة الكرامة الإنسانية، وتحقيق التوازن بين الحاجات المادية والروحية للإنسان. وفي هذا السياق، يرى Syamsul Hidayat أنّ التنمية المقاصدية تقوم على أساس أخلاقي يجعل الإنسان غايةً للتنمية لا وسيلةً لها، ويمنع تحوّل النشاط الاقتصادي إلى أداة للهيمنة أو الاستغلال، كما هو الحال في كثير من النماذج الوضعية المعاصرة.[6]

ثانياً: المقاصد الخمسة وصلتها بالتنمية

1.حفظ الدين

يمثل حفظ الدين الإطار الأخلاقي الذي يوجّه السلوك الاقتصادي نحو الالتزام بالقيم العليا مثل الصدق، الأمانة، العدل، والابتعاد عن الغش والربا والاحتكار. فالتنمية لا يمكن أن تزدهر في بيئة يغيب عنها الالتزام الأخلاقي الذي يشكل أساس الثقة في المعاملات، والاستقرار في الأسواق، وتوزيع الحقوق بعدالة.

2.حفظ النفس

[4] الشاطبي، *الموافقات*، ج2، ص

[5] الغزالي، *المستصفى*، ج1، ص

[6] Syamsul Hidayat, *Ekonomi Islam dan Keadilan Sosial dalam Perspektif Maqashid Syariah*, Jurnal Ekonomi Islam, vol. xx, no. x, tahun xxxx.

ويتجلى في ضمان الحقوق الأساسية للإنسان مثل الأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والسكن، والسلامة الاجتماعية. وهذه العناصر تمثل جوهر التنمية الإنسانية، التي تجعل الإنسان غاية التنمية لا وسيلة لها. وكل نموذج تنموي لا يقدم هذه الحاجات يُعدّ ناقصاً مهما بلغت مؤشرات نموه الاقتصادية.

3.حفظ العقل

ويظهر دوره في تعزيز التعليم، وتمكين البحث العلمي، وتطوير الابتكار، وبناء رأس مال بشري قادر على الإسهام في عجلة الإنتاج. فالعقل هو الأداة الرئيسة في عملية الاستخلاف، وبدونه لا يمكن تحقيق التقدم الحضاري.

4.حفظ النسل

ويتمثل في بناء أسر قوية، وحماية حقوق الأجيال القادمة، وضمان استقرار المجتمع. ولا يمكن لأي عملية تنموية أن تُحدث أثراً حقيقياً إذا لم تؤسس لبيئة اجتماعية متماسكة قادرة على الحفاظ على تماسكها الأخلاقي والقيمي.

5.حفظ المال

وهو الأساس المباشر للنشاط الاقتصادي، ويشمل:

- حماية الملكية،
- ضمان التداول العادل للثروة،
- منع الظلم المالي،
- تحريم الربا والغرر،
- وتشجيع الاستثمار المنتج

وبهذا، يصبح المال أداة لتحقيق التنمية وليس غاية بحد ذاته، ويتحول الاقتصاد من مجرد عملية تراكمية للثروة إلى وسيلة لتحقيق العدل الاجتماعي.

ثالثاً: التنمية من منظور مقاصدي – بين الإعمار والعدل

يقوم التصور المقاصدي للتنمية على مفهوم **الإعمار**، الذي نص عليه القرآن الكريم، والذي يجعل التنمية واجباً حضارياً يرتبط برسالة الإنسان في الأرض. ويقوم هذا المفهوم على ثلاثة مرتكزات أساسية:

1.التوازن بين الروح والمادة

فالنمو الاقتصادي لا يُعدّ تنمية مكتملة ما لم يترافق مع تهذيب روحي وإصلاح أخلاقي.

2.التكافل والعدالة الاجتماعية

إذ تُعدّ العدالة شرطاً وجودياً للتنمية، وليست مجرد قيمة إضافية.

3.الاستدامة وحفظ حقوق الأجيال القادمة

حيث لا يجوز استنزاف الموارد بما يؤدي إلى إفساد الأرض أو الإضرار بالمستقبل.

ومن هنا، تختلف التنمية المقاصدية عن التنمية الوضعية التي تركز – غالباً – على النمو الاقتصادي كمؤشر وحيد أو رئيس، بينما تجعل التنمية الإسلامية الإنسان محوراً والعدالة أساساً.

رابعاً: تطبيقات مقاصدية في الاقتصاد والتنمية

تظهر البعد التطبيقي للمقاصد في مجموعة من الأدوات المالية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز التنمية الشاملة، ومنها:

- **الزكاة:** أداة لإعادة توزيع الثروة والحدّ من الفقر.
- **الوقف:** مؤسسة مستدامة لدعم التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.
- **تحريم الربا:** حماية للاقتصاد من التضخم المصطنع والظلم المالي.
- **التمويل الإسلامي:** تشجيع للاستثمار الحقيقي القائم على المشاركة في الربح والخسارة.

وهذه الأدوات ليست آليات مالية فحسب، بل منظومة قيمية تُسهم في تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة.

خامساً: المقاصد كإطار لإصلاح النموذج التنموي المعاصر

إنّ أزمة التنمية الحديثة – بما تشمله من فجوات اجتماعية وأزمات بيئية وأخلاقية – تُظهر الحاجة إلى إطار معياري قادر على توجيه السياسات الاقتصادية نحو الخير العام. وتقدّم مقاصد الشريعة هذا الإطار بفضل خصائصها التالية:

- الشمولية في النظر إلى الإنسان
- القدرة على التوفيق بين الأخلاق والاقتصاد

- تقديم معايير واضحة للمصلحة والمفسدة
- الربط بين التنمية والاستخلاف

وبذلك، تستطيع المقاصد أن تقدم رؤية بديلة تتجاوز النظريات الوضعية التي غالباً ما تُقصي القيم الروحية والأخلاقية من حساباتها.

الاقتصاد الوضعي في تحقيق التنمية

أولاً: المفهوم العام للاقتصاد الوضعي وأساسه الفلسفي

يُعدّ الاقتصاد الوضعي نتاجاً مباشراً للتحولات الفكرية التي شهدتها أوروبا منذ عصر التنوير، ثم الثورة الصناعية، وما تلاهما من ترسّخ للنزعة العقلانية المادية. وقد أدى ذلك إلى ظهور نموذج اقتصادي يقطع الصلة بين النشاط الاقتصادي والقيم الأخلاقية، ويجعل من الإنسان كائناً مستقلاً يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة الشخصية، وفق ما يُعرف بـ

(Homo Economicus) "الإنسان الاقتصادي"

ويقوم هذا النموذج على عدد من الأسس الفكرية والفلسفية، من أبرزها:

1. النزعة الفردانية:(Individualism)

التي ترى أن الفرد هو محور الوجود، وأن مصلحته الذاتية هي الأساس في تفسير السلوك الاقتصادي.

2. العقلانية الأداتية:(Instrumental Rationality)

التي تُعرِّف العقلانية باعتبارها القدرة على تعظيم المنفعة، وتقليل التكاليف، دون اعتبار للإطار القيمي.

3. المادية:(Materialism)

حيث تختزل التنمية في مؤشرات كمية مرتبطة بالثروة، النمو، والدخل.

4. فصل الدين عن الاقتصاد:(Secularization)

إذ يُنظر إلى الدين على أنه مسألة شخصية لا دور لها في تصميم السياسات الاقتصادية.

وقد أثّرت هذه الأسس بعمق في تشكيل النظريات الاقتصادية الحديثة منذ آدم سميث، مروراً بالاقتصاد الكلاسيكي والكينزي، وصولاً إلى النماذج النيوليبرالية المعاصرة.[7]

[7] Adam Smith, *The Wealth of Nations*, 1776.

ثانياً: أهداف التنمية في النموذج الاقتصادي الوضعي

وقد وجّه عدد من الاقتصاديين المسلمين نقداً منهجياً للنموذج التنموي الوضعي، لكونه يربط نجاح التنمية بمؤشرات كمية بحتة، وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي، دون مراعاة كافية لأبعاد العدالة إلى أنّ التركيز المفرط على النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة. ويشير اتّساع الفجوة الطبقية، وتهميش الفئات الضعيفة، وهو ما يكشف عن قصور بنيوي في النموذج الوضعي الذي يفصل بين الكفاءة الاقتصادية والقيم الأخلاقية.[8]

تُركّز التنمية في الاقتصاد الوضعي على مجموعة من الأهداف التي يغلب عليها الطابع المادي، من أهمها:

1. النمو الاقتصادي(Economic Growth)

ويُعدّ المؤشر الأبرز للتنمية وفق هذا النموذج، حيث يتم الحكم على تقدم الدول من خلال ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

2. تعظيم الإنتاجية والكفاءة(Efficiency & Productivity)

إذ يُنظر إلى زيادة الإنتاج وخفض التكاليف باعتبارهما جوهر العملية الاقتصادية.

3. زيادة الاستهلاك(Consumption)

ويرتبط هذا الهدف بفلسفة السوق، حيث يُعدّ الاستهلاك محرّكاً رئيساً للنمو.

4.توسيع الأسواق والتجارة الحرة

باعتبارها وسيلة لفتح المجال أمام رأس المال لتحقيق أقصى درجات الربحية.

هذه الأهداف – رغم أهميتها في السياق الاقتصادي – تظل قاصرة عن إدراك جوهر التنمية الإنسانية التي تتجاوز مجرد النمو الكمي.

ثالثاً: مؤشرات التنمية في الاقتصاد الوضعي

اعتمدت المنظمات الدولية والنظريات الاقتصادية عدداً من المؤشرات لقياس التنمية، أبرزها:

1. الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

2. الدخل الفردي (Per Capita Income)

3.مستويات الاستهلاك والاستثمار

[8] Sholahuddin, *Pembangunan Ekonomi dalam Perspektif Ekonomi Islam*, Jurnal Ekonomi Syariah, vol. xx, no. x, tahun xxxx.

4. مؤشر التنمية البشرية(HDI)

ورغم أنّ مؤشر التنمية البشرية أضاف بُعدَي الصحة والتعليم إلى قياس التنمية، فإنه لا يزال محصوراً في إطار مادي، ولا يتناول القيم الأخلاقية، أو العدالة الاجتماعية، أو التماسك الأسري، أو الاستدامة الروحية.

رابعاً: الانتقادات الموجّهة للنموذج التنموي الوضعي

واجه الاقتصاد الوضعي – خصوصاً بعد الأزمات المالية المتكررة – انتقادات واسعة، أبرزها:

1.غياب البعد الأخلاقي

إذ تُتخذ القرارات بناءً على الربح والفائدة، دون النظر إلى القيم الإنسانية أو آثارها على المجتمع.

2.التفاوت الطبقي وتفاقم الفجوة الاجتماعية

حيث أدّت حرية السوق المطلقة إلى تراكم الثروة في يد فئة قليلة، وزيادة الفقر لدى فئات واسعة.[9]

3.الأزمات البيئية

بسبب الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية تحت شعار النمو الاقتصادي المتسارع.

4.تهميش البعد الروحي

الأمر الذي أدى إلى انتشار القلق المجتمعي، وتفكك الروابط الأسرية، وازدياد النزعة الفردانية.

وقد عبّر الاقتصادي أمارتيا سن عن هذا القصور بقوله إنّ التنمية ليست مجرد تراكم للدخل، بل هي **تحرير قدرات الإنسان**، وهو ما تفتقر إليه النظريات الوضعية.[10]

خامساً: علاقة الاقتصاد الوضعي بالتنمية – قراءة نقدية

إذا التأمل في البنية العميقة للنموذج الاقتصادي الوضعي يتّضح لنا أن:

- النمو :التنمية فيه ذات **بعد واحد**
- الأخلاق ليست جزءاً من المعادلة، بل قد تُعدّ عائقاً في بعض الأحيان
- الإنسان يُنظر إليه كعامل إنتاج، وليس كغاية التنمية
- السياسات تُصمّم لمصلحة السوق، وليس لمصلحة الإنسان

[9] UNDP critique report atau jurnal ekonomi terkait.
[10] Sen, *Development as Freedom*, p.

- البيئة تُستنزف ليزدهر الاقتصاد

وهذا كلّه يتناقض مع جوهر التنمية الإنسانية التي تهدف إلى تحقيق الرفاه الشامل.

سادساً: حدود النموذج الوضعي وإمكان تجاوزها

يحاول بعض الاقتصاديين المعاصرين تحديث النموذج التنموي الوضعي عبر:

- "فلسفة "التنمية المستدامة
- "مقاربة "التنمية الإنسانية
- إعادة النظر في مؤشرات التنمية

لكن هذه المحاولات – رغم أهميتها – لا تزال محكومة بالإطار الفلسفي المادي الذي يطغى على الفكر الاقتصادي الغربي، ولا تقدم بديلاً قيمياً يشبه الإطار المقاصدي الذي يمزج بين المادة والروح.

سابعاً: الحاجة إلى نموذج بديل

إن تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يفرض ضرورة البحث عن نموذج تنموي يحقق:

- التوازن بين الاقتصاد والقيم
- العدالة في توزيع الثروة
- الاستدامة البيئية
- احترام الكرامة الإنسانية
- مراعاة حقوق الأجيال القادمة

وهي كلها أهداف لا تتوافر في النموذج الوضعي وحده، مما يجعل البحث في مقاصد الشريعة ضرورة فكرية وحضارية.

المقارنة بين مقاصد الشريعة وأهداف الاقتصاد الوضعي في تحقيق التنمية

تمثّل المقارنة بين مقاصد الشريعة الإسلامية والاقتصاد الوضعي أحد المداخل المنهجية الأكثر أهمية لفهم جذور الاختلاف بين النموذجين التنمويين، ليس فقط من حيث النتائج، بل من حيث الأسس الفلسفية التي ينطلق منها كل نموذج. فالمقاصد تقوم على رؤية توحيدية تجعل الإنسان خليفةً ومسؤولاً،

بينما يقوم الاقتصاد الوضعي على رؤية مادية تجعل الإنسان مستهلكاً ومنتجاً فقط. ومن هنا تتفرّع التباينات في الأهداف، والمنهج، والمقاييس، والآثار الاجتماعية.

أولاً: الاختلاف في الأسس الفلسفية ومنطلقات الرؤية

1. الرؤية الكونية (Worldview)

مقاصد الشريعة:

تقوم على رؤية ربانية تجعل الوجود ذا غاية، والإنسان ذا رسالة، والتنمية جزءاً من التكليف الإلهي.

الاقتصاد الوضعي:

قائم على رؤية مادية علمانية، تفصل الاقتصاد عن الغاية الأخلاقية والبعد الروحي، وتختزل الإنسان في بعده المصلحي.

2.مفهوم الإنسان

في المقاصد:

-

الإنسان محور التنمية، وكرامته أساس التشريع، ومسؤول عن إعمار الأرض بعدل واستقامة.

في الاقتصاد الوضعي:

الإنسان "فاعل اقتصادي" يسعى لتعظيم منفعته الخاصة، ويُقاس نجاحه بقدرته على الاستهلاك والإنتاج.

3.مفهوم المصلحة

في المقاصد:

المصلحة مرتبطة بالحق والخير والعدل، ولها ضوابط شرعية.

في الاقتصاد الوضعي:

المصلحة فردية، نسبية، وقد تكون على حساب الآخرين أو البيئة:

ثانياً: الاختلاف في الأهداف التنموية

1.الهدف النهائي للتنمية

مقاصد الشريعة:

تحقيق *المصلحة العامة*، وتحقيق العدل، وحماية الإنسان روحياً ومادياً.

الاقتصاد الوضعي:

تحقيق *النمو الاقتصادي*، وزيادة الناتج المحلي، وتعظيم الإنتاجية.

2.علاقة التنمية بالقيم

المقاصد:

التنمية لا تنفصل عن الأخلاق، بل الأخلاق شرط لنجاحها.

الاقتصاد الوضعي:

القيم ليست معياراً في التقييم الاقتصادي، بل يُنظر إليها كعامل خارجي.

3.توزيع الثروة

المقاصد:

العدالة شرط، والتوزيع العادل جزء من المصلحة العامة. أدواته: الزكاة، الوقف، منع الاحتكار، تحريم الربا.

الاقتصاد الوضعي:

يترك توزيع الثروة لقوى السوق، ما يؤدي غالباً إلى تركّز رأس المال بأيدي فئة قليلة.

ثالثاً: الاختلاف في منهج تحقيق التنمية

1.الوسائل الاقتصادية

المقاصد:

وسائل التنمية يجب أن تكون عادلة، خالية من الغرر والربا، مرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.

النموذج الوضعي:

يسمح بالفائدة الربوية، والمضاربات المالية، والأسواق المتقلبة، ولو أضرّت بالمجتمع.

2. دور الدولة

في المقاصد:

الدولة راعية للعدالة، ضامنة للحقوق، ومراقبة لحركة الأسواق وفق مبادئ الشريعة.

في الاقتصاد الوضعي:

تميل الدولة إلى تقليص دورها وفق فلسفة "الدولة الحارسة"، وتترك السوق ليضبط نفسه.

3.مفهوم النجاح التنموي

المقاصد:

نجاح التنمية يُقاس بتحقيق العدل، ومحاربة الفقر، واستقرار الأسرة، والترابط الاجتماعي، وحماية البيئة.

الاقتصاد الوضعي:

نجاح التنمية يُقاس بالأرقام: الناتج المحلي، الدخل الفردي، معدلات الاستثمار والاستهلاك:

رابعاً: مقارنة في النتائج والمآلات

1. النتائج الاجتماعية

النموذج المقاصدي:

مجتمع متعاون، متكافل، متوازن، يقل فيه الفقر والتهميش.

النموذج الوضعي:

فجوة طبقية واسعة، تركّز الثروة، ضعف العدالة الاجتماعية.

2.النتائج الأخلاقية

المقاصد:

قيم الصدق، الأمانة، المسؤولية، وحفظ حقوق الآخرين هي الجذر الأخلاقي للنشاط الاقتصادي.

الاقتصاد الوضعي:

ينشئ بيئة تنافسية قائمة على الربح، حتى لو أدّى ذلك إلى الغش والاحتكار والظلم.

3.النتائج البيئية

المقاصد:

تحثّ على عدم الإفساد في الأرض، وعلى الاستدامة، والحفاظ على الموارد.

النموذج الوضعي:

مسؤول بدرجة كبيرة عن التلوث البيئي، وتدمير الغابات، وتفاقم الاحتباس الحراري.

خامساً: نقاط الالتقاء بين المقاصد والاقتصاد الوضعي

رغم الاختلاف العميق، توجد بعض نقاط الالتقاء:

1. الاهتمام برفع مستوى المعيشة
2. تشجيع التعليم وتنمية رأس المال البشري

3.بناء مؤسسات اقتصادية قوية

4.السعي إلى تحقيق الرفاه العام

ولكن هذه النقاط تبقى **شكلية** في النموذج الوضعي، بينما هي **جوهرية** في المقاصد.

سادساً: نقاط الافتراق الكبرى

الافتراق الجوهري يكمن في سؤال: لماذا ننمي؟ ولأجل من؟

- المقاصد: التنمية لتحقيق كرامة الإنسان، والعدل، والقيم الروحية
- الاقتصاد الوضعي: التنمية كعملية إنتاجية لزيادة الثروة، وتحريك الأسواق

الافتراق الأخطر: معيار النجاح

- في المقاصد: معيار أخلاقي–اجتماعي–روحي
- في الاقتصاد الوضعي: معيار مادي–رقمي فقط

الافتراق البنيوي: موقع الإنسان

- في المقاصد: **الإنسان غاية التنمية**
- في الوضعي: **الإنسان وسيلة لتنمية رأس المال**

سابعاً: قراءة تركيبية

تُظهر المقارنة أنّ **مقاصد الشريعة** تقدّم نموذجاً تنموياً متوازناً ومتكاملاً، بينما الاقتصاد الوضعي يقدم نموذجاً مبتوراً يركّز على جانب واحد فقط: الثروة.

ولهذا فإن الدمج بين الكفاءة الاقتصادية ومبادئ المقاصد يمكن أن يقدم للإنسانية نموذجاً أكثر عدلاً وإنصافاً.

ثامناً: المقارنة في منهج النظر إلى الإنسان والمجتمع

من أبرز الفوارق التي تكشف عمق الاختلاف بين النموذجين المقاصدي والوَضعي هو **طريقة النظر إلى الإنسان والمجتمع**. فالإنسان في النموذج الغربي الحديث يُنظر إليه أساساً بوصفه فرداً مستقلاً، يمتلك الحرية المطلقة في اتخاذ قراراته الاقتصادية، دون أن يكون مُلزَماً بتحمّل المسؤولية الأخلاقية تجاه

الآخرين إلا في حدود ما يفرضه القانون. أما المجتمع فهو مجرد تجمّع للأفراد، وليس كياناً قيمياً له حقوقه واعتباراته.

في المقابل، تُقدّم مقاصد الشريعة رؤية تتعامل مع الإنسان بوصفه **كائناً مركّباً**، له حاجات مادية ونفسية وروحية وأخلاقية. وهو جزء من شبكة واسعة من العلاقات الأسرية والاجتماعية، لا يمكن فصله عنها أو عزله عن مسؤولياته تجاهها. ولذلك، فإن التنمية في الإسلام لا تستهدف الفرد فقط، بل تستهدف **العائلة، والجماعة، والأمة، والإنسانية كلها**.

تاسعاً: الفرق في مفهوم الحرية الاقتصادية

يعتبر الاقتصاد الوضعي أنّ الحرية الاقتصادية هي أساس كل نشاط اقتصادي، وأن السوق الحرة كفيلة وحدها بضبط حركة الأسعار، وتوزيع الموارد، وتحقيق التوازن. غير أن هذه الحرية، عندما تُترك دون ضوابط، تتحول إلى **قوة مدمّرة** تؤدي إلى الاحتكار، وجشع الشركات العملاقة، واستغلال الفقراء، وتهميش الفئات الأقل قدرة على المنافسة.

أما الحرية الاقتصادية في مقاصد الشريعة فهي حرية **مُقَيَّدة بالقيم**، وليست مطلقة. فهي حرية:

- لا تبيح أكل أموال الناس بالباطل
- ولا تبرر الربا
- ولا تسمح بالغش
- ولا تشجع الاحتكار
- ولا تُطلق العنان لرأس المال على حساب المجتمع

وبذلك، تصبح الحرية الاقتصادية وسيلة لتحقيق العدل، لا وسيلة للهيمنة السوقية أو الثروة غير المشروعة.

عاشراً: الاختلاف في التعامل مع البيئة والموارد الطبيعية

لقد أثبتت التجربة التاريخية أن النموذج الاقتصادي الوضعي — في سعيه لنمو غير محدود — تسبب في:

- استنزاف الموارد الطبيعية
- تدمير الغابات

- تلوّث البحار
- استغلال الثروات على حساب الأجيال القادمة

وذلك لأن الفكر الوضعي ينظر إلى الطبيعة بوصفها ملكاً مطلقاً للإنسان، يحق له استخدامها بلا قيود.

أما النموذج المقاصدي، فهو ينطلق من نصوص شرعية واضحة تحرم الإفساد في الأرض، وتأمر بالتوازن، وترعى حقوق الأجيال المقبلة. ومن هنا نجده يعامل الموارد الطبيعية بوصفها **أمانة بيد الإنسان** لا يجوز له الاعتداء عليها.

وبذلك، فإن المقاصد تقدّم أساساً دينياً وأخلاقياً لمفهوم "التنمية المستدامة" قبل أن يظهر هذا المصطلح في الفكر الغربي بأكثر من ألف عام.

الحادي عشر: المقارنة في معالجة الفقر والعدالة الاجتماعية

الاقتصاد الوضعي يركز على **النمو الاقتصادي**، مع الاعتقاد بأن ''ثمار النمو'' ستصل تلقائياً إلى الفقراء عبر ما يُسمّى *Trickle Down Economy*. لكن تجارب العالم أثبتت أن هذه الفرضية **فشلت**، وأن النمو غالباً ما يصب في مصلحة الأثرياء فقط.

في المقابل، المقاصد تجعل العدالة الاجتماعية **شرطاً للتنمية** وليست نتيجة محتملة لها. ولذلك تقدم أدوات قوية، منها:

- الزكاة
- الصدقات
- الوقف
- تحريم الربا
- منع الاحتكار
- تشجيع التمويل التشاركي

حيث يؤكد أنّ مقاصد الشريعة لا ينبغي أن تبقى في الإطار النظري، ويعزّز هذا الطرح ما ذهب إليه بل يجب تفعيلها بوصفها منهجاً عملياً في صياغة السياسات الاقتصادية، ولا سيما في مجال معالجة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويرى أنّ دمج القيم المقاصدية في البنية المؤسسية والاقتصادية يسهم في بناء نموذج تنموي أكثر استقراراً، ويحدّ من الاختلالات التي أفرزها الاعتماد على آليات السوق المجردة في الاقتصاد الوضعي.[11]

وهذه الأدوات ليست مجرد حلول اقتصادية، بل هي منظومة متكاملة تُلزِم المجتمع والدولة بإعادة توزيع الثروة بشكل مستمر وعادل:

الثاني عشر: الفرق في الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي

- في الاقتصاد الوضعي:

الهدف هو تعظيم الربح، وزيادة النمو، وتوسيع قاعدة الإنتاج والاستهلاك.

- أما في مقاصد الشريعة:

الهدف هو **عمارة الأرض**، وتحقيق **حياة طيبة**، تحفظ كرامة الإنسان، وتحقق له السعادة في الدنيا والآخرة.

وهذا ما يجعل التنمية في الإسلام ذات طبيعة **قِيَمِيّة – غائية – إنسانية**، بينما التنمية في الاقتصاد الوضعي ذات طبيعة **مادية – آلية – عددية**.

الثالث عشر: الفارق في التعامل مع الأزمات الاقتصادية

عندما تواجه الدول أزمات اقتصادية كبرى، فإن النموذج الوضعي يلجأ عادةً إلى:

- إنقاذ البنوك
- فرض الضرائب
- تحرير السوق أكثر

[11] Isman, I., and Ahmad Zainul Muttaqin. 2023. "Innovative Legal Modeling for Interdisciplinary Studies on Law and Economic Behavior." *Indonesian Journal of Islamic Economic Law* 1, no. 1: 60–71.

- زيادة الفائدة
- طباعة النقود

وهي حلول قد تؤدي إلى:
الاحتكار، التضخم، تآكل القدرة الشرائية، وزيادة الفقر.
في حين أن المقاصد تعتمد على حلول جذورها أخلاقية وإنسانية:

- تقليص الفوائد الربوية
- توجيه الثروة لصالح الفقراء
- تحفيز الاقتصاد الحقيقي
- منع المضاربات
- تفعيل أدوات التكافل والوقف والزكاة

وهذه الآليات قادرة على تثبيت الاقتصاد من جذوره لأنها لا تعالج الأعراض فقط، بل **تعالج أصل المشكلة: الظلم وعدم التوازن.**

الرابع عشر: الفارق في رؤية المستقبل الاقتصادي

النموذج الوضعي يركز على **اللحظة الراهنة** ويتعامل مع الأزمات بطريقة قصيرة المدى، بينما النموذج المقاصدي يركز على:

- المستقبل
- الأجيال القادمة
- التوازن البيئي
- الاستدامة الاجتماعية
- ديمومة العدالة

وهذا ما يجعل مقاصد الشريعة إطاراً تنموياً يحافظ على الزمن الثلاثي.

الماضي (التراث) – الحاضر (التطبيق) – المستقبل (الأجيال القادمة).

الخامس عشر: خلاصة تركيبية إضافية

إنّ المقارنة بين النموذجين تُظهر بوضوح أن:

- الاقتصاد الوضعي **قوي في التقنية** وضعيف في الأخلاق
- المقاصد **قوية في الأخلاق** وقادرة على احتواء التقنية
- الاقتصاد الوضعي **ينظم السوق** لكنه لا ينظم الإنسان
- المقاصد **تنظم الإنسان** وتضبط السوق
- الاقتصاد الوضعي **يزيد الثروة** لكنه لا يوزعها
- المقاصد **توزع الثروة** قبل أن تزيدها

وهذا يعكس أن المقاصد قادرة — إذا طُبّقت بشكل مؤسسي — على تصحيح اختلالات الاقتصاد الوضعي، وملء فراغه الأخلاقي، وتقديم نموذج تنموي متكامل يجمع بين **الكفاءة، والعدالة، والاستدامة، والقيم.**

الخاتمة والنتائج

بعد هذا التحليل المقارن بين مقاصد الشريعة الإسلامية وأهداف الاقتصاد الوضعي في تحقيق التنمية، تتبيّن لنا مجموعة من النتائج الرئيسة التي تُظهر عمق الفروق بين النموذجين، وتُبرز في الوقت نفسه إمكانية استثمار الرؤية المقاصدية في بناء نموذج تنموي أكثر توازناً وشمولاً وإنصافاً.

أولاً: النتائج الرئيسة للدراسة (النتائج التحليلية)

1. اختلاف جذري في الأسس الفلسفية

تبيّن أنّ المقاصد تقوم على رؤية توحيدية تجعل الكون ذا غاية، والإنسان ذا رسالة، والاقتصاد جزءاً من منظومة أخلاقية شاملة، بينما يقوم الاقتصاد الوضعي على رؤية مادية علمانية تفصل الاقتصاد عن الأخلاق، وتتجاهل الأبعاد الروحية والإنسانية.

2.اختلاف في هدف التنمية وغاياتها

في الرؤية المقاصدية، التنمية تهدف إلى تحقيق *المصلحة العامة*، وصيانة الكرامة الإنسانية، وضمان العدالة بين الناس. أما في الاقتصاد الوضعي، فالهدف هو *تحقيق النمو الاقتصادي*، وزيادة الإنتاجية، وتوسيع الأسواق، ولو كان ذلك على حساب العدالة أو البيئة أو القيم.

3.اختلاف في طريقة فهم الإنسان وموقعه

ينظر المقاصد إلى الإنسان بوصفه خليفة ومسؤولاً ومكرّماً، وهو محور التنمية وغايتها.

أما النموذج الوضعي فينظر إليه بوصفه "آلة إنتاج واستهلاك"، يقاس نجاحه بقدرته على تعظيم المنفعة المادية.

4.اختلاف في أدوات معالجة الفقر

اعتمدت الشريعة منظومة متكاملة للعدالة الاجتماعية: الزكاة، الوقف، التكافل، تحريم الربا، منع الاحتكار... إلخ.

بينما يعتمد الاقتصاد الوضعي على آليات السوق، وعلى فرضية "تساقط الثروة من الأعلى إلى الأسفل"، وهي فرضية أثبت الواقع فشلها.

5.اختلاف في العلاقة مع البيئة والموارد

تُقدّم المقاصد رؤية توازن واستدامة، وتحرّم الإفساد في الأرض، وتحمي حقوق الأجيال القادمة.

أما الاقتصاد الوضعي فقد أدى إلى استنزاف الموارد، وتدهور بيئي، وازدياد الانبعاثات الحرارية، بسبب هيمنة منطق الربحية المطلقة.

6.اختلاف في طريقة قياس التنمية

تعتمد المقاصد مقاييس تشمل:

- العدالة الاجتماعية
- قوة الأسرة
- الاستقرار الأخلاقي

- التوزيع العادل للثروة
- حفظ البيئة
- السعادة الإنسانية

بينما يعتمد الاقتصاد الوضعي على مؤشرات كمية مثل:
الناتج المحلي، الدخل الفردي، حجم الاستهلاك، معدلات الاستثمار.

7. وجود نقاط التقاء لكنها سطحية

الطرفان يشتركان في الاهتمام برفع مستوى المعيشة، وتشجيع التعليم، وبناء مؤسسات قوية، لكنّ السبب والدافع والمعيار مختلف تماماً.

ثانياً: الخلاصة العامة (الخلاصة النهائية للدراسة)

يمكن القول إنّ **مقاصد الشريعة تقدّم نموذجاً تنموياً متكاملاً** يجمع بين:

- الكفاءة الاقتصادية
- العدالة الاجتماعية
- الاستدامة البيئية
- الأخلاق والقيم
- تحقيق الرفاه الحقيقي للإنسان

رغم إنجازاته التقنية — يبقى نموذجاً —بينما **النموذج الاقتصادي الوضعي** :

- أحادي الرؤية
- متمركزاً حول المادة
- مفتقراً للبعد القيمي
- عاجزاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية
- وغير قادر على معالجة الأزمات الأخلاقية والبيئية المعاصرة

وعليه، فإن مقاصد الشريعة ليست فقط إطاراً شرعياً، بل هي **مشروع حضاري كامل** قادر على تقديم بديل فكري وتنموي يوازن بين حاجات الإنسان المادية والروحية.

ثالثاً: الانعكاسات النظرية والتطبيقية للدراسة

1.على المستوى الفكري

تُظهر الدراسة أن إعادة بناء النظرية التنموية من منظور مقاصدي ضرورة ملحّة، لأنها تقدم رؤية تصحيحية للنموذج الغربي، وتفتح آفاقاً جديدة لاقتصاد إنساني شامل.

2.على مستوى السياسات العامة

تستطيع الحكومات — وخاصة في الدول ذات الأغلبية المسلمة — أن تعتمد المقاصد إطاراً لصياغة:

- سياسات مكافحة الفقر
- سياسات الضمان الاجتماعي
- سياسات الضرائب الشرعية
- سياسات حماية البيئة
- سياسات التنمية البشرية

3.على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية

يمكن للمقاصد أن تكون معياراً لقياس:

- مدى التزام المصارف الإسلامية بالقيم الشرعية
- تأثير منتجاتها على العدالة والتنمية
- جدوى التمويل الإسلامي في خدمة المجتمع

4.على مستوى التنمية المستدامة

تقدّم المقاصد أساساً متيناً لتطوير نموذج تنموي يحفظ حقوق:

- الفرد

- المجتمع
- البيئة
- والأجيال القادمة

5.على مستوى البحث العلمي

تحتاج الجامعات ومراكز البحث إلى المزيد من الدراسات التطبيقية التي تختبر جدوى دمج المقاصد في نماذج الاقتصاد التنموي المعاصر.

رابعاً: خاتمة ختامية

ختاماً، يتّضح أن التنمية — بمعناها الشامل — لا يمكن تحقيقها عبر نموذج مادي صرف، بل تحتاج إلى إطار قيمي وأخلاقي يضبط حركة الاقتصاد، ويجعل الإنسان مركزاً لا هامشاً. وهذا الإطار لا يتجسد في أي منظومة كما يتجسد في **مقاصد الشريعة الإسلامية**، التي تجمع بين العقل والروح، بين المادة والقيمة، وبين الدنيا والآخرة، لتقدم للعالم نموذجاً تنموياً يحقق **العدل، والكرامة، والازدهار المستدام.**

التوصيات والآثار التطبيقية

استناداً إلى النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها تعزيز حضور الرؤية المقاصدية في مجال التنمية الاقتصادية، وتطوير السياسات العامة والمؤسسات الاقتصادية على نحو يحقق التوازن بين الكفاءة والعدالة والاستدامة.

أولاً: توصيات على مستوى السياسات العامة

1.تبنّي مقاصد الشريعة إطاراً معيارياً لصياغة السياسات التنموية الوطنية،

بحيث تُراعى قيم العدالة والمصلحة العامة في مختلف الخطط الاقتصادية.

2.إعادة هيكلة الأنظمة الضريبية والمالية بما ينسجم مع أدوات الاقتصاد

الإسلامي (مثل الزكاة والوقف) لتعزيز العدالة الاجتماعية ومعالجة فجوات الدخل.

3.دمج البعد الأخلاقي في عملية التخطيط الاقتصادي، وعدم الاقتصار على

المؤشرات الكمية التي تُهمل الجوانب الإنسانية والروحية.

4.تعزيز التشريعات التي تمنع الاحتكار والاستغلال والربا والممارسات المالية الضارة التي تؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

5.توجيه جزء من الناتج القومي للاستثمار في رأس المال البشري عبر التعليم والصحة والبحث العلمي، بوصفها مقاصد أساسية لحفظ العقل والنفس.

ثانياً: توصيات على مستوى المؤسسات المالية والاقتصادية

1.اعتماد مؤشرات مقاصدية لقياس الأداء المالي للمؤسسات الإسلامية، بحيث لا يعتمد التقييم على الربحية فقط، بل على أثر المؤسسة في العدالة والتنمية.

2.تعزيز دور الوقف (القطاع الثالث) في تمويل مشاريع التعليم والصحة والبحث العلمي، واتخاذه أداة فعّالة للتنمية المستدامة.

3.تطوير منتجات مالية إسلامية حقيقية قائمة على المشاركة، بعيداً عن الصيغ التقليدية التي تحاكي النظام الربوي بشكل غير مباشر.

4.تفعيل دور الرقابة الشرعية لضمان توافق الأنشطة الاقتصادية مع مقاصد الشريعة، وليس مع النصوص الفقهية فحسب.

ثالثاً: توصيات للجامعات ومراكز البحث

1.تشجيع الدراسات التطبيقية التي تقيس أثر تطبيق مقاصد الشريعة في التنمية الاقتصادية على أرض الواقع، وليس فقط على المستوى النظري.

2.إدخال مساقات المقاصد والتنمية في المناهج الجامعية، خصوصاً في كليات الاقتصاد والعلوم الاجتماعية.

3.إنشاء مراكز بحثية متخصّصة لدراسة العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي ومقاصد الشريعة، وتطوير النماذج الاقتصادية البديلة.

4.دعم البحوث التي تقارن بين النماذج التنموية العالمية والنموذج المقاصدي لاكتشاف نقاط القوة وفرص التكامل.

رابعاً: توصيات للمؤسسات الدولية

1.إعادة النظر في مؤشرات التنمية الدولية مثل مؤشر التنمية البشرية، وإضافة مؤشرات قيمية وأخلاقية وروحية.

2. **اعتماد مقاربة تنموية إنسانية شاملة** تراعي التماسك الاجتماعي، والعدالة البيئية، وحقوق الأجيال القادمة.

3. **فتح قنوات تعاون دولي** لتطوير نموذج عالمي للتنمية المستدامة يستفيد من المبادئ المقاصدية.

قائمة المصادر والمراجع

Al-Ghazali, Abu Hamid. *Al-Mustasfa min 'Ilm al-Usul*. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1993.

Al-Khadimi, Nuruddin ibnu Mukhtar, *Al-Maqashid fi al-Mazhab al-Maliki*, Cet. I; Tunis: Dār al-Tunisiyah, 2003.

Al-Khadimi, Nuruddin ibnu Mukhtar, Ilmu Al Maqashid As Syari'ah, Riyadh: Maktabah al Abikan, 2001.

Al-Syatibi, Abu Ishaq. *Al-Muwafaqat fi Usul al-Shari'ah*. Kairo: Dar Ibn 'Affan, 2003.

Anggito, A. & J. S. (2018). Metodologi Penelitian Kualitatif. Sukabumi: Jejak.

Chapra, M. Umer. *Islam and the Economic Challenge*. Leicester: The Islamic Foundation, 1992.

Kahf, Monzer. *The Islamic Economy: Analytical Study of the Functioning of the Islamic Economic System*. Plainfield: The Muslim Students' Association of the U.S. and Canada, 1980.

Sen, Amartya. *Development as Freedom*. New York: Oxford University Press, 1999.

Naqvi, Syed Nawab Haider. *Ethics and Economics: An Islamic Synthesis*. London: The Islamic Foundation, 1981.

Ahmad, Khurshid. "The Challenge of Global Capitalism and the Islamic Response." *Islamic Economic Studies* 27, no. 1 (2019): 5–22.

Al-Zarqa, Anas. "Maqasid al-Shari'ah and the Objectives of Economic Policy in Islam." *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance* 16, no. 2 (2020): 45–63.

Asutay, Mehmet. "Islamic Moral Economy as the Foundation of Islamic Finance." *Humanomics* 31, no. 1 (2018): 5–23.

Haniffa, Roszaini, and Mohammad Hudaib. "An Empirical Examination of Corporate Social Responsibility and Maqasid al-Shariah in Islamic Financial Institutions." *Journal of Business Ethics* 161, no. 4 (2020): 951–967.

Hasan, Zubair. "Sustainable Development from an Islamic Perspective: Meaning, Implications, and Policy Concerns." *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics* 33, no. 2 (2020): 123–144.

Huda, Nurul, and Ahmad Muflih. "Integrating Maqasid al-Shariah into Islamic Economic Development Framework." *Islamic Economics Journal* 8, no. 1 (2022): 1–19.

Khalil, Yusuf. "Efficiency and Justice in Islamic Economics: A Maqasid Perspective." *Review of Islamic Economics* 31, no. 3 (2022): 55–78.

Nasr, Muhammad. "Ethical Dimension of Economic Development in Islam." *International Journal of Islamic Economics and Finance Studies* 6, no. 2 (2020): 89–104.

Rahman, Abdur. "Justice and Sustainability: Comparative Study between Islamic and Conventional Development Paradigms." *Al-Iqtishad: Journal of Islamic Economics* 13, no. 1 (2021): 101–120.

Bahri, Eni Haryani, "Green Economy Dalam Prespketif Maqashid Syariah". *Tansiq : Junral Manajemen dan Bisnis Islam,*5, no.2 (2022) :1-19.

Purkon, Arif, "Signifikansi Maqashid al-Syariah dalam Pengembangan Ekonomi Syariah". *Socius : Jurnal Penelitian Ilmu-Ilmu Sosial*, 1, no.10(2024) : 398-504.

Makhlani, dan Rama,Ali, "Pembangunan Ekonomi dalam Tinjauan Maqashid Syari'ah". *Dialog*, 36,no.1(2013) :31-46.

Alghifari,Muhammad Alvin dan Andrini,Rozi, "Maqasid Syariah dalam Pengembangan Ekonomi Islam (Analisis Komprehensif dan Implementasi)". *JoSES: Journal of Sharia Economics Scholar* ,2, No. 3(2024): 95-100.

Pertiwi, Tanza Dona, dan Herianingrum,Sri, "Menggali Konsep Maqashid Syariah: Perspektif Pemikiran Tokoh Islam", *JIEI : Jurnal Ilmiah Ekonomi Islam,* 10,no.1(2024) : 807-820.

Wulandari, Efriza Pahlevi, Saiban, Kasuwi, dan Munir, Misbahul, "Implementasi Maqashid Syariah Dalam Pemberdayaan Ekonomi Masyarakat (Implementation of Sharia Maqashid in Community Economic Empowerment)". *Journal of Sharia and Economic Law,* 2, No. 1(2022) :1-15.

Fatakh, Abdul dan Samud, "Rasional Ekonomi Konvensional Dan Syariah Perspektif Pemikiran Monzer Kahf", *EKOMA : Jurnal Ekonomi, Manajemen, Akuntansi*, 4, No.1, Nov(2024) : 2739-2746.

Hidayat, Syamsul. *Ekonomi Islam dan Keadilan Sosial dalam Perspektif Maqashid Syariah*. Jurnal Ekonomi Islam, vol. XX, no. X, tahun XXXX.

Sholahuddin, *Pembangunan Ekonomi dalam Perspektif Ekonomi Islam*. Jurnal Ekonomi Syariah, vol. XX, no. X, tahun XXXX.

Isman, I., & Muttaqin, A. Z. (2023). *Innovative legal modeling for interdisciplinary studies on law and economic behavior*. *Indonesian Journal of Islamic Economic Law*, *1*(1), 60–71.